الأمم المتحدة

A/79/943–S/2025/369

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 40 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثمانون

رسـالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشـرفني أن أحيل طيه رسـالة مؤرخة 6 حزيران/يونيه 2025، موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسـالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 40 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد **يلدز**
الممثل الدائم

230625 200625 25-09125 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم رداً على البيان الذي أدلت به ممثلة القبارصة اليونانيين في جلسة مجلس الأمن التي عُقِدَت في 15 أيار/مايو 2025 بشأن تنفيذ قرار المجلس 2474 (2019) المتعلق بالأشخاص المفقودين في النزاع المسلح، وهو بيان شوَّه الحقائق المتعلقة بقبرص تشويها صارخا مرة أخرى. فما فتئ الجانب القبرصي اليوناني منذ أمد طويل يستغل غياب الجانب القبرصي التركي عن المحافل الدولية لكي يضلل المجتمع الدولي ويصرف الانتباه عن مسؤوليته الحصرية عن اختلاق المشكلة القبرصية، وكذلك عن استمرارها.

وخير مثال على ذلك هو الطلب الذي تقدمنا به لحضور الجلسة السالفة الذكر ، وهو ما تعذر علينا القيام به رغم أن مسألة المفقودين في قبرص هي مسألة تمس الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني على حد سواء. فمن المعروف أن الشعب القبرصي التركي قد عانى للأسف من فظائع ارتُكبَت بحقه على نطاق واسع في الفترة المشؤومة الممتدة ما بين عامي 1963 و 1974. والحقيقة أن هذا العنف الذي ارتُكِب على نطاق واسع وما أعقبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كانا هما السبب الذي اقتضى من مجلس الأمن أن ينشر في الجزيرة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964. ولا شك أن أي نقاش يدور حول مسألة المفقودين في قبرص في غياب الجانب القبرصي التركي، باعتباره أحد طرفي اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، التي تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة، لا يمكن أن يعكس الصورة الكاملة فيما يتعلق بالمسألة بطريقة موضوعية وواقعية.

فقد دأب ممثلو القبارصة اليونانيين منذ أمد طويل، باستغلال غياب الجانب القبرصي التركي، على تضليل المجتمع الدولي من خلال تصوير المسألة القبرصية على أنها مسألة "غزو" و "احتلال". وحقيقة الأمر أن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن قبرص لا تشمل أي قرار يصف التدخل التركي المشروع والمبرر في الجزيرة، الذي نُفِّذ على نحو متسق مع معاهدات قبرص الدولية لعام 1959، بأنه "غزو" أو يصف الوجود التركي اللاحق في الجزيرة بأنه "احتلال". ومن المعروف أن تركيا بوصفها الجهة الضامنة، كان عليها أن تتدخل بعد مرور 11 سنة على معاناة القبارصة الأتراك على يد الميليشيا القبرصية اليونانية، التي بلغت أوجها بمحاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري الحاكم في أثينا والقبارصة اليونانيون المتعاونون معه، بهدف ضم الجزيرة بأكملها إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس") والإبادة الكاملة للشعب القبرصي التركي. ولا شك أن نظام الضمان القائم في قبرص قد أصبح أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى، في ضوء تجارب الماضي وأشكال المعاناة الإنسانية الحالية التي تسببها النزاعات الحديثة على الصعيد العالمي.

وينبغي علاوة على ذلك التشديد على أن مشكلة قبرص بدأت في عام 1963، لا في عام 1974، عندما استحوذ الجانب القبرصي اليوناني قسرا على لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد الشريك القبرصي التركي من جميع أجهزة الدولة. وخلال السنوات الممتدة ما بين عامي 1963 و 1974، وهي الفترة التي اختارت ممثلة القبارصة اليونانيين أن تتجاهلها لخدمة أغراضها، شاركت الميليشيا القبرصية اليونانية، بمساعدة اليونان وتشجيعها، في حملة تطهير عرقي ضد الشعب القبرصي التركي، عُرفت باسم *خطة أكريتاس*، التي يتمثل هدفها النهائي في تحقيق الوحدة مع اليونان "إينوسيس". ورغم كثرة وثائق الأمم المتحدة

التي تشهد على هذه الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فإن عدم الإشارة إليها إطلاقا في البيان المذكور يبرهن على أن تلك الملاحظات لا تستند إلى حقائق، بل هي حلقة أخرى من حلقات آلية الدعاية القبرصية اليونانية المعروفة جيدا.

وفيما يتعلق بما قيل بشأن مسألة الأشخاص المفقودين، أود أن أؤكد مجددا أن الجانب القبرصي التركي يبذل قصارى جهده بشأن هذه المسألة الإنسانية، التي تؤثر على القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء، بإسهامه في عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص حتى تتمكن اللجنة من الوفاء بولايتها بنجاح. وينبغي أيضا التشديد في هذا الصدد على أن غالبية القبارصة الأتراك المفقودين هم من المدنيين، في حين أن غالبية القبارصة اليونانيين المفقودين هم من الأفراد العسكريين. وعلى الرغم من الموقف الإنساني الذي يتخذه الجانب القبرصي التركي بشأن هذه المسألة، فإن الهدف الوحيد الذي يرمي الجانب القبرصي اليوناني إلى تحقيقه، مع الأسف، هو تسييس هذه القضية الإنسانية لأغراض الدعاية السياسية في المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، بدلا من المشاركة الإيجابية في عمل اللجنة.

وسعيا لدعم عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، أنشأ الجانب القبرصي التركي لجنة للمحفوظات في عام 2016، تتألف من السلطات العسكرية وسلطات الشرطة وخبراء من وزارة الصحة والمحفوظات الوطنية، فضلا عن الوحدات الحكومية الأخرى المعنية، لدراسة المحفوظات ذات الصلة بالمعلومات التي تطلبها اللجنة المعنية بالمفقودين فيما يتعلق بمكان وجود الأشخاص المفقودين. وفي هذا الصدد، أُتيحت إمكانية الوصول إلى مكتب العضو القبرصي التركي بهدف التحقق من صور جوية يعود تاريخها إلى عام 1974. وأنشأ الجانب القبرصي التركي أيضا وحدة تحقيق تحت رئاسة الجمهورية التركية لشمال قبرص لفحص جميع المحفوظات ذات الصلة من أجل جمع المعلومات التي طلبتها اللجنة المعنية بالمفقودين بشأن الأماكن التي يُحتَمل وجود الأشخاص المفقودين فيها، فضلا عن وحدة الأشخاص المفقودين التي تجري تحقيقات جنائية في حالات المفقودين من القبارصة اليونانيين الذين تُعرَف هويتهم، تحت إشراف مكتب المدعي العام المستقل دستوريا في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وعلاوة على ذلك، يقوم الجانب القبرصي التركي، عندما يعثر على أدلة بشأن أماكن الدفن المحتملة، بتيسير وصول اللجنة إلى أي منطقة في جميع أنحاء الجمهورية التركية لشمال قبرص، سواء تطلب الأمر وقف بناء طريق رئيسي أو تيسير الوصول إلى المناطق العسكرية التي تطلب اللجنة تفقُّدها وفقا لخطة عملها. وأُجريت حتى الآن 99 عملية تنقيب في المناطق العسكرية الواقعة في الجمهورية التركية لشمال قبرص التركية، وأجريت 3 عمليات تنقيب إضافية في المنطقة العازلة بموافقة السلطات العسكرية للجمهورية التركية لشمال قبرص، في حين لم تُنفذ سوى عمليتي تنقيب اثنتين في المناطق العسكرية الواقعة ضمن نطاق الإدارة القبرصية اليونانية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن كلا من الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا تواصلان تقديم الدعم المالي للجنة المعنية بالمفقودين.

ونظرا لانشغال الجانب القبرصي اليوناني بنشر المعلومات المضلِّلة عن الجانب القبرصي التركي وتركيا، فإنه لم يستجب حتى الآن بأي شكل من الأشكال للطلب المقدم إليه من اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص للبحث في ما بحوزته من تقارير الجيش أو الشرطة والسجلات والتقارير الطبية أو أي وثائق أخرى يمكن أن تتضمن معلومات عن مواقع الدفن المحتملة أو رفات الأشخاص المفقودين. ولم يسفر أي من التحقيقات الجنائية التي أجريت في وفاة الأشخاص المفقودين من القبارصة الأتراك عن تحديد هوية الجناة أو الملاحقة القضائية لمن حُددت هويته منهم. ويضاف إلى ذلك أن الجانب القبرصي اليوناني لم يرد

بالمثل، حتى هذا اليوم، من حيث تيسير الوصول إلى جميع المناطق العسكرية وكذلك إلى محفوظات الشرطة القبرصية اليونانية، التي كانت ضالعة مباشرة في ارتكاب الفظائع الجماعية ضد الشعب القبرصي التركي، وبخاصة خلال الفترة الممتدة من عام 1963 إلى عام 1964.

ولئن كان من المهم أن نبذل قصارى جهدنا لإنهاء التداعيات العاطفية لمعاناة الماضي قدر الإمكان، فمن المهم للغاية أيضا ألا نغفل عن انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية التي ما زلنا نشهد وقوعها في الوقت الحالي. وأود في هذا السياق أن أوجه انتباهكم الكريم إلى العزلة الظالمة واللاإنسانية المفروضة على القبارصة الأتراك بتحريض من الإدارة القبرصية اليونانية. فهذه القيود المحيطة بالقبارصة الأتراك من كل جانب تتجلى في حرمانهم من الحق في التمثيل على الساحة الدولية، حتى في المناسبات الثقافية والأكاديمية والرياضية، ومنع وتقييد سفرهم إلى الخارج وتواصلهم مع العالم الخارجي وتقليص علاقاتهم التجارية مع البلدان الأخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على أن هذه العزلة الجائرة المفروضة على الشعب القبرصي التركي هي أهم عنصر يُسمِّم العلاقات بين الجانبين وشعبيهما، من ثم يقوِّض فرص التوصل إلى اتفاق عن طريق المفاوضات بشأن الجزيرة.

ويتبيَّن بوضوح إزاء هذه الخلفية أن الملاحظات المضلِّلة التي أدلت بها ممثلة القبارصة اليونانيين لا تدعمها الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. ولذلك، ينبغي للجانب القبرصي اليوناني أن يبذل مزيدا من الجهد لتهيئة مناخ ملائم للتعاون بين الجانبين في قبرص، على نحو ما دعا إليه أيضا تقريركم المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير 2025 (S/2025/6)، بدلا من أن يوجِّه اتهامات لا أساس لها ولا طائل منها سوى خلق بيئة تسودها الريبة والعداوة بين شعبي الجزيرة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر الإدارة القبرصية اليونانية أيضا بأن نظيرها كان دوما، وما زال، هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 40 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص